محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.7008 ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٣	التقرير الثالث للأمين العام، المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٦١ (٢٠١٢) (S/2013/408)	مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2013/434)	العراق			القرار ٢١١٠ (٢٠١٣) ١٥-٠-٠
S/PV.7068 ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣	التقرير الأول المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2013/654)؛ التقرير الأول المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١١٠ (٢٠١٣) (S/2013/661)		العراق	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعوّين	

المسائل المواضيعية

٢٦ – عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن خمس جلسات تتصل بالبند المعنون ”عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“، واتخذ قرارا واحدا يتعلّق بها[٨٧٩]. وناقش المجلس في هذه الجلسات مسألة التعاون بين البعثات ونظر في نهج متعدد الأبعاد لحفظ السلام، بهدف تحسين التنسيق بين حفظ السلام وعمليات بناء السلام. واستمع كذلك إلى إحاطات قدّمها عدد من قادة القوات في عمليات حفظ السلام عن التحديات التي يواجهونها في الميدان.

إحاطات بشأن الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام

في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢، أشار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في الإحاطة الإعلامية المقدمة إلى المجلس، إلى أنه عندما يحدد المجلس ولاية البعثات، لا يتمثل الهدف منها في تحقيق الاستقرار في البلد وحفظ السلام فحسب، بل والإسهام أيضا في بناء سلام مستدام. وأردف قائلا إنه ليس على حفظة السلام أن ينفّذوا الطائفة الكاملة من أنشطة بناء السلام؛ ولكنهم هم أصلح من يحدد أولوية المبادرات التي تدفع قدما بعملية السلام أو الأهداف السياسية للبعثة. وقال إن الأمر لا يتعلق بتوسيع مهام حفظ السلام أو إضافة مهام جديدة إلى الولايات، بل بتحقيق الاستفادة القصوى من المهام المطلوب بالفعل من حفظة السلام القيام بها. وشدّد وكيل الأمين العام على أن لبعثات حفظ السلام أفق زمني محدود ويجب أن تُزامن خططها مع الجهات الفاعلة الأصلح للاضطلاع بمهام في الأجل الطويل. واختتم بالتأكيد أنه لا ينبغي للمراحل الانتقالية في البعثات أن تكون مجرد تخفيض في عدد أفراد عملية حفظ السلام، لأن بناء الثقة والحفاظ على التواصل المستمر بين الحكومة المضيفة وأصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسين والمجتمع الدولي، هما العنصران اللذان يضمنان خطة انسحاب ناجحة وسلاما مستداما[٨٨٠].

أما وكيلة الأمين العام للدعم الميداني فأشارت إلى الدور الأساسي للفترات الانتقالية الفعالة في ضمان سلام مستدام، وقالت إن الاستجابة الفعالة لاحتياجات بناء السلام في البلدان الخارجة من النزاع تتطلّب سرعة في الاستجابة ومرونة من جانب نظم الدعم الميداني بالقدر نفسه اللازم للاضطلاع بمهام حفظ سلام أخرى. ويكون لهذا الأمر أهمية خاصة عند النظر في أثر البعثات الميدانية الكبيرة والمتعددة الأبعاد على الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المضيفة. وتُظهر الأمثلة كيف يؤثّر التخطيط المشترك مع النظراء على الصعيد الوطني إيجابا طوال مرحلة الإنهاء التدريجي

(٨٧٩) القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣).

(٨٨٠) S/PV.6740، الصفحات ٢-٦.

للبعثات. وقالت أيضا إن تنمية القدرات الوطنية تعد أولوية في التخطيط لمهام بناء السلام والانتقال بصورة فعالة وفي تنفيذها. وفي الختام، أشارت إلى أن المجلس يضطلع بدور كبير جدا في عملية الانتقال إلى السلام المستدام، فهو يوجّه الجهود عبر الولايات، فضلاً عن قيامه ببناء الدعم السياسي اللازم لتنفيذ تلك الولايات والحفاظ عليه[٨٨١].

إحاطات مقدمة من قادة قوات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وبناء على مبادرة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، استمع المجلس في جلسة مفتوحة إلى إحاطات قدّمها قادة القوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد أبرز قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إحاطته الإعلامية ضرورة وجود نظام لدعم المعايير العسكرية المشتركة وللتدريب في عمليات حفظ السلام يتمثّل في خلق توازن دقيق بين الإجراءات السريعة والقوية المطلوبة من جندي يرتدي الزي العسكري ومن شخص يقوم برعاية وتنمية المجتمع المدني الضعيف في مجال مسؤوليته التنفيذية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين الذين يواجهون تهديدا وشيكا[٨٨٢]. أما قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فقد تحدث أمام المجلس عن التحديات التي تواجه قيادة أي قوة مركّبة من أجل تحقيق الأهداف العملياتية المشتركة وحدّد التحديات الرئيسية التي ينطوي عليها عمل أي قوة مركبة ومتعددة الجنسيات، مثل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهي تعدد اللغات، والتشغيل البيني للمواد والمعدات، والتكامل بين العنصرين المدني والعسكري، وتعدد الجنسيات ضمن كتيبة واحدة والتشغيل البيني للوحدات البحرية[٨٨٣]. واستعرض قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان التحديات في التعامل مع بيئة سياسية معقدة في عمليات حفظ السلام، وأشار بصفة خاصة إلى الأزمة التي حدثت بين القبائل في ولاية جونقلي، بجنوب السودان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٢[٨٨٤]. وركّز قائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عرضه على إسهام العنصر العسكري للبعثة في تحقيق الاستقرار في هايتي وكذلك على الدعم الذي تقدّمه لمؤسسات البلد[٨٨٥].

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، رحب أعضاء المجلس بحضور قادة القوات، وأعربوا عن تقديرهم للتقييمات التي قدموها ورأوا في المبادرة ممارسة مفيدة لإطلاع المجلس على التحديات التي تواجه أصحاب الخوذ الزرق في الميدان. وتشاطر المتكلمون الرأي القائل بأن عمليات حفظ السلام أداة هامة في صون السلم والأمن الدوليين، واتفقوا عموما بالإضافة إلى ذلك على ضرورة أن ينيط المجلس بالبعثات ولايات واضحة وواقعية وأن تُزوَّد بالموارد اللازمة بطريقة فعالة حتى يتسنى لحفظة السلام الاضطلاع بمهامهم وفقا لذلك.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطات قدمها قادة قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ووصف قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فوائد استخدام كل من التكنولوجيا العسكرية الأساسية والمتقدمة في حفظ السلام. وأضاف قائلا إنه في سياق ولاية أقوى على النحو المحدد في القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، تتهيأ البعثة لوصول طائرات بلا طيار غير مسلحة تستخدم لأغراض المراقبة وتحديد تحركات الجماعات المسلحة والمساعدة على ردع الأعمال العدائية[٨٨٦]. وفي الإحاطة التي قدّمها قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، أبرز ضرورة إجراء تقييم أثناء البعثات للتدريب السابق للنشر، وأوصى بإنشاء آلية للتقييم داخل مقر القوة لمساعدة قيادة القوة في الحفاظ على قوات قادرة دوما على أداء المهمة[٨٨٧]. أما قائد قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فركّز في إحاطته على كيفية تأثير التعاون بين البعثات المخطط له على قدرتها على إدارة الأزمات، ووصف كيف أتاح إطار التعاون القائم حاليا بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الاستخدام الأمثل

(٨٨١) المرجع نفسه، الصفحات ٦-١٠.

(٨٨٢) S/PV.6789 الصفحتان ٢ و ٣.

(٨٨٣) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٧.

(٨٨٤) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٨٨٥) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٨٨٦) S/PV.6987 الصفحتان ٢ و ٣.

(٨٨٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

للأصول المتاحة في بعثتين متجاورتين جغرافيا، وحدّد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون، فضلا عن التحديات الرئيسية[٨٨٨].

وعقب الإحاطات، أيّد أعضاء المجلس بشكل عام فكرة أن تزايد تعقيد مهام حفظ السلام الصادر بها تكليف في سياق الموارد المحدودة يدعو إلى اتباع نُهج جديدة، مثل استخدام التكنولوجيا الجديدة والتعاون بين البعثات، طالما أنها تستخدم في الحدود المتفق عليها على أساس كل حالة على حدة. وعموما، دعم المتكلمون إجراء تقييم أثناء البعثات للتدريب السابق للنشر، لأنه أمر حاسم لضمان الكفاءة والحفاظ على الجاهزية للعمليات.

حفظ السلام والتعاون فيما بين البعثات

أكد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في الإحاطة المقدمة إلى المجلس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أنه لا يوجد تعريف رسمي متفق عليه للتعاون فيما بين البعثات وأن الطرائق العملية قد حُدّدت على أساس كل حالة على حدة. وأشار كذلك إلى ازدياد جاذبية هذا التعاون خلال السنوات القليلة الماضية، ويعزى ذلك أساسا إلى عوامل أربعة هي تكرر الافتقار إلى بعض المعدات البالغة الأهمية مما يمنع البعثة من تنفيذ ولاياتها، ولا سيما أثناء الانتخابات أو الأزمات الأمنية؛ وتكرر النداء الموجه من الجمعية العامة ومجلس الأمن لتعزيز أوجه التآزر بين البعثات المنتشرة في مناطق متقاربة جغرافيا؛ وضرورة زيادة ترشيد استخدام الموارد بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة؛ ويتمثّل العامل الأخير في أن التعاون بين البعثات، بحكم تعريفه، أداة مرنة. وفي الختام، قال إن التعاون بين البعثات ليس أداة اختيارية وإنما أداة تقتضيها الضرورة، تُستخدم مؤقتا وعلى نطاق محدود، وأن موافقة البلدان المساهمة بقوات والحكومات المضيفة والمجلس يظل مبدأ تمكينيا رئيسيا[٨٨٩].

وفي الجلسة نفسها، قالت وكيلة الأمين العام للدعم الميداني إن التعاون بين البعثات يعني، من منظور دعم البعثات، إمكانية نقل القوات والموظفين المدنيين والأصول إلى بعثة أخرى في غضون مهلة قصيرة، ومساعدتهم عند وجودهم في موقع مؤقت، بسبب بدء البعثة أو بدء أزمة، وإعادتهم في نهاية المطاف إلى موقعهم الأصلي ومهامهم المقصودة. وفيما يتعلق ببدء البعثات، أشارت إلى أن التأخير في إنشاء وجود ميداني يمكن أن يؤثّر سلبا على فرص نجاح البعثة في تنفيذ ولايتها. فالدعم الذي قدّمته بعثات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط كان حاسما للتعجيل ببدء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية في أوائل ٢٠١٢[٨٩٠].

وخلال المناقشة، أشاد أعضاء المجلس عموما بمختلف الأمثلة على نجاح ترتيبات التعاون فيما بين البعثات، واتفقوا على أن زيادة التعاون المؤقت بين البعثات العاملة في مناطق متقاربة جغرافيا يمكن أن يزيد من كفاءتها وفعاليتها. ومع ذلك، أثارت بعض الوفود أيضا شواغل ومن بينها ممثل الولايات المتحدة الذي شدد على ضرورة ألا تؤدي مساعدة أي بعثة إلى إلحاق الضرر بأخرى وألا تلزم البلدان المساهمة بقوات بمهمة حينما تكون مكلفة بمهمة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم ألا يُسمح بأن تصبح التدابير المؤقتة بدائل للتخطيط الطويل الأجل وللتأهب[٨٩١]. وعلى المنوال نفسه، أعرب ممثل الاتحاد الروسي عن قلقه من أن تعزيز بعثة وإضعاف أخرى يعني تغيير ولايتها، وهو أمر يتطلب موافقة المجلس[٨٩٢].

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: نهج متعدد الأبعاد

في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن اتباع نهج متعدد الأبعاد إزاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وخلال المناقشة، اتخذ المجلس القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) الذي أكد فيه، في جملة أمور، أنه ينبغي الاضطلاع بأنشطة حفظ السلام بطريقة تيسر بناء السلام بعد انتهاء النزاع، واعترف فيه بالدور الهام لحفظ السلام المتعدد الأبعاد.

وقال الأمين العام إن عمليات حفظ السلام، وإن أضحت أكثر تنوعا وأكثر تعقيدا من أي وقت مضى، لا تزال استثمارا عالي الفعالية من حيث التكلفة في التقدم نحو الاستقرار الدائم، وإنه لا توجد أداة دولية تتسم بالفعالية نفسها في الجمع بين الجهود المبذولة في مجالات السياسة والأمن وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وأضاف قائلا إن مشروع القرار يؤكد بحق أن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأولى عن تحديد أولويات بناء السلام، وأن بعثات

(٨٨٨) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

(٨٨٩) S/PV.6886 الصفحات ٢-٥.

(٨٩٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(٨٩١) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(٨٩٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

حفظ السلام تؤدي دورا حيويا فيما يخص الشمول وبناء المؤسسات، وهما أمران حاسمان للحؤول دون الانتكاس والعودة إلى النزاع[٨٩٣].

وتحدث ما يقرب من ٦٠ متكلما خلال النقاش. ورحبوا عموما بزيادة التركيز على الصلة بين حفظ السلام وبناء السلام نتيجة لتزايد تعقيد النزاعات المعاصرة، ومن شأن هذا النهج المتكامل أن يؤدي إلى عمليات حفظ سلام متعددة الأبعاد. وشدد عدة متكلمين على الأهمية القصوى لمبدأ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني منذ المراحل المبكرة جدا لأنشطة بناء السلام ليتسنى نجاح عملية تصفية بعثة حفظ السلام وإرساء أسس السلام المستدام[٨٩٤].

كما سلّط عدد من المتكلمين الضوء على أهمية الدعم الذي يقدّمه المجلس، بالتنسيق مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، لضمان نجاح الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام[٨٩٥]. غير أن ممثّل الاتحاد الروسي أشار إلى أنه لا يمكن لعمليات حفظ السلام أن تتحمل كامل المسؤولية عن بناء السلام على المدى الطويل، ويجب أن تنسق عملها مع الجهات الفاعلة الأخرى. وحذّر أيضا من توسيع تفسير ولايات المجلس من جانب كل من فرادى الدول والأمانة العامة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بقواعد القانون الإنساني الدولي الخاصة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة[٨٩٦].

(٨٩٣) S/PV.6903، الصفحات ٢-٤.

(٨٩٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (أستراليا)؛ والصفحة ٩ (جمهورية كوريا)؛ والصفحة ٢٦ (المغرب)؛ والصفحة ٢٨ (لكسمبرغ)؛ والصفحة ٣٠ (مصر، باسم حركة عدم الانحياز)؛ والصفحة ٣٢ (نيوزيلندا)؛ والصفحة ٣٥ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٣٧ (إندونيسيا)؛ والصفحة ٣٩ (الاتحاد الأوروبي)؛ والصفحة ٤٦ (شيلي)؛ والصفحة ٥٣ (كوبا)؛ والصفحة ٦١ (السويد)؛ والصفحة ٧٩ (ناميبيا)؛ والصفحة ٨٤ (الجبل الأسود)؛ والصفحة ٨٧ (بنن).

(٨٩٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ (غواتيمالا)؛ والصفحة ١٨ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٦ (المغرب)؛ والصفحة ٢٧ (أذربيجان)؛ والصفحة ٣١ (مصر، باسم حركة عدم الانحياز)؛ والصفحة ٣٥ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ٥١ (أوروغواي) والصفحة ٤٦ (شيلي)؛ والصفحة ٥٣ (كوبا)؛ والصفحة ٥٨ (تايلند)؛ والصفحة ٦٩ (أوغندا)؛ والصفحة ٧٩ (ناميبيا)؛ الصفحتان ٨١ و ٨٢ (زمبابوي).

(٨٩٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

الجلسات: عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة ٣٧*	*الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)*
S/PV.6740 ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢				وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني	وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني	
S/PV.6789 ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢				وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وقائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ورئيس البعثة، وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.6886 ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢				وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني	جميع أعضاء المجلس[أ]، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ووكيلة الأمين العام للدعم الميداني	
S/PV.6903 ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣	عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: نهج متعدد الأبعاد رسالة مؤرخة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة (S/2013/4)	مشروع قرار مقدم من جميع أعضاء المجلس[ب] (S/2013/27)	٤٠ دولة عضوا[ج]	رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة	الأمين العام، وجميع أعضاء المجلس[د]، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، و ٣٩ مدعوا بموجب المادة ٣٧[هـ]	القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣) ١٥-٠-٠
S/PV.6987 ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣				وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وقائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وقائد قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والمستشار العسكري للأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	

(أ) مثّل البرتغال وزير الدولة والشؤون الخارجية فيها؛ ومثّل الهند الأمين المعاون في وزارة الشؤون الخارجية

(ب) الاتحاد الروسي وأذربيجان والأرجنتين وأستراليا وباكستان وتوغو وجمهورية كوريا ورواندا والصين وغواتيمالا وفرنسا ولكسمبرغ والمغرب والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

(ج) أرمينيا وألمانيا وإندونيسيا وأوروغواي وأوغندا وأوكرانيا وأيرلندا والبرازيل وبنن وبنغلاديش وتايلند وتركيا وتشاد وتونس والجبل الأسود وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية جنوب السودان وجنوب أفريقيا وزمبابوي وسري لانكا والسلفادور وسلوفاكيا والسنغال والسويد وشيلي والفلبين وفيجي وقيرغيزستان وكرواتيا وكوبا وكوت ديفوار وكينيا وماليزيا ومصر (باسم حركة عدم الانحياز) وناميبيا ونيبال ونيجيريا ونيوزيلندا والهند واليابان.

(د) مثّل باكستان وزير الخارجية فيها؛ ومثّل جمهورية كوريا نائب الوزير للشؤون المتعددة الأطراف والشؤون العالمية؛ ومثّل أستراليا أمين البرلمان لشؤون الدفاع.

(هـ) لم يُدل ممثل الفلبين بأي بيان.